الأمم المتحدة

S/2012/957

مجلس الأمن

Distr.: General
24 December 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة

تولّت الهند رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وتجدون طيّه تقييماً لأعمال المجلس أُعد بإشرافي وبالتشاور مع أعضاء المجلس الآخرين (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً إصدار هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) هـ. س. **بوري**

140113 140113 12-66381 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الهند (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢)

مقدمة

١ - خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، عقد مجلس الأمن برئاسة الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، السفير هـ. س. بوري، ٢١ جلسة مشاورات غير رسمية بكامل هيئته و ٢٤ جلسة رسمية عُقدت إحداها كجلسة خاصة.

٢ - وخلال ذلك الشهر، اتخذ المجلس ستة قرارات (اثنان بشأن الصومال واثنان بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقرار بشأن السودان/جنوب السودان (أبيي) وقرار بشأن البوسنة والهرسك) واعتمد بيانين رئاسيين (بشأن القرصنة وسيراليون)، وأصدر بيانين صحفيين (بشأن منطقة الشرق الأوسط وجمهورية الكونغو الديمقراطية).

٣ - واعتمد المجلس أيضاً التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة (A/67/2 (Supp. في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وقدمه رئيس المجلس إلى الجمعية العامة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

أفريقيا

جنوب السودان

٤ - في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، هيرفيه لادسو، بشأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وقال إنه رغم التقدم الذي أحرزته حكومة جنوب السودان، بما يشمل المضي قدماً في إنشاء المجلس الوطني المعني بالتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، والإعلان عن وضع برنامج وطني لحقوق الإنسان، فإن عدم حل المشاكل الأمنية والاقتصادية والسياسية ظل يؤثر تأثيراً مباشراً في الاستقرار والأمن الهشين في البلد. وفي حين تراجعت التوترات بين جنوب السودان والسودان، فإن التنمية الاقتصادية في جنوب السودان ستتضرر بشدة، ولا سيما قطاع النفط، في حال عدم التعجيل بتنفيذ الاتفاقات الموقعة في ٢٧ أيلول/سبتمبر. وعانت أيضاً الحالة الاقتصادية الهشة القائمة حالياً من النزاعات الطائفية والمواجهات بين الميليشيات، والتهديدات الموجهة إلى جيش جنوب السودان (الجيش الشعبي لتحرير السودان) وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، إلى جانب تزايد القلق من التهديدات التي تحركها الدوافع

السياسية، وأعمال الخطف التي تستهدف الصحفيين والناشطين في المجتمع المدني والمعارضين السياسيين. وأضاف وكيل الأمين العام أنه لم يحرَز سوى القليل من التقدم بشأن مجموعة من المسائل، بما يشمل المحادثات بين البلدين وعمليات إنشاء المؤسسات الوطنية، والمصالحة ومبادرات نزع سلاح المدنيين في ولاية جونقلي. ولاحظ أن محدودية الموارد تشكل عائقاً أمام تنمية القدرات في جهاز الشرطة التي تعَدُّ هدفاً أساسياً يتطلب اهتماماً واستثماراً مستمرين. وأعرب أيضاً عن قلقه إزاء طرد موظف أقدم لشؤون حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. ووصف هذا الفعل بأنه انتهاك لاتفاق مركز القوات، ودعا حكومة جنوب السودان إلى إلغاء أمر الطرد، واقترح بأن يدعو مجلسُ الأمن إلى ذلك أيضا.

٥ - وأفاد ممثل جنوب السودان، فرانسيس مادينق دينق، عن الإجراءات التي اتخذتها حكومة بلده من أجل تعزيز الاستقرار والوئام بين الطوائف في ولاية جونقلي. وقال إن بلده يتعامل بجد مع الشاغل الذي أعرب عنه وكيل الأمين العام، ويؤكد التزامه الثابت بحقوق الإنسان والمعايير الإنسانية الدولية، لكنه يرى أنه قد تصرف بما يتماشى مع اتفاق مركز القوات عند طرد الموظف المعني في البعثة. ووجه شكره أيضاً إلى المجلس والبعثة على الاهتمام الذي يوليانه للمسائل المعلقة. وكرر تأكيد التزام بلده بالتعايش السلمي مع السودان، وطلب إلى مجلس الأمن أن يدعم بدون تحفظ قرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن السودان وجنوب السودان. وعلَّق بالقول إن أمن الحدود بين البلدين مرتبط بتحقيق الاستقرار في المنطقتين (ولايتا جنوب كردفان والنيل الأزرق)، وأحاط علماً، نقلاً عن تقرير الأمين العام، بالأثر الذي يترتب على الأزمة الإنسانية القائمة في المنطقتين في جنوب السودان. وأكد أهمية أبيي في تحقيق سلام مستدام في المنطقة، مرحباً ببعض التطورات الإيجابية التي أُحرزت في المناقشات مع السودان.

٦ - وفي مشاورات غير رسمية أعقبت جلسة الإحاطة، قالت الممثلة الخاصة للأمين العام لجنوب السودان ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، هيلده جونسون، إن البعثة تواجه قيوداً شديدة على الموارد، وبخاصة في ما يتعلق بقدرات الطيران. وأثنى أعضاء المجلس على كل من حفظة السلام ومسؤولي القيادة في البعثة للعمل الذي يضطلعون به رغم القيود القائمة على الموارد. وانتقدوا حكومة جنوب السودان لقيامها بطرد موظف شؤون حقوق الإنسان الذي كان يعمل في البعثة.

السودان وجنوب السودان

٧ - في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها المبعوث الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان، هايلي منقريوس، عن تنفيذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢). وأبلغ المبعوث الخاص المجلس بأن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قد أمهل السودان وجنوب السودان فترة ستة أسابيع للتوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي، وقرر أيضاً أنه في حال عدم توصل الطرفين إلى اتفاق، فإن مجلس السلام والأمن سيقر الاقتراح المقدم من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ بشأن وضع أبيي بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، باعتباره نهائياً ومُلزماً، وسيسعى للحصول على إقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وشجع مجلس السلام والأمن الطرفين أيضاً على كفالة تنفيذ الاتفاقات الموقعة تحت رعاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في ٢٧ أيلول/سبتمبر في أديس أبابا. وأعرب المبعوث الخاص عن قلقه إزاء أعمال القتال الدائرة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق وعدم إجراء حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال أي محادثات ثنائية مباشرة لوقف أعمال القتال وإيجاد تسوية سياسية للنزاع على نحو يتيح تنفيذ اقتراح الآلية الثلاثية الأطراف لإيصال المساعدة الإنسانية إلى المنطقتين.

٨ - وأعرب أعضاء المجلس، رغم ترحيبهم بالتصديق على الاتفاقات التسعة الموقّعة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، عن أسفهم لعدم بدء حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال محادثات مباشرة أو معالجة الحالة الإنسانية المتدهورة في المنطقتين. وفي ما يتعلق بالوضع النهائي لأبيي، رأى بعض أعضاء المجلس أن الاقتراح المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ الذي وضعه فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ بناء على طلب من رئيسَي السودان وجنوب السودان وبالاستناد إلى الالتزامات المتبادلة بين الطرفين، الواردة في بروتوكول أبيي الملحق باتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥، وفي اتفاق الطرفين المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، والذي يحمي حقوق كل من قبيلتي دينكا والمسيرية ويعزز تنميتهما الاقتصادية، هو أفضل السبل للمضي قدماً. وأعرب أعضاء آخرون عن اعتقادهم بأن الوضع النهائي لأبيي والمناطق الحدودية المتنازع عليها والمطالَب بها هي منازعات إقليمية بين السودان وجنوب السودان، وينبغي أن تسوَّى فقط عن طريق الحلول التفاوضية والمقبولة من الطرفين. وبالنظر إلى الطابع الحساس والمعقد للمسائل، ينبغي أن يعتمد المجتمع الدولي نهجاً موضوعياً ومحايداً ومتوازناً. وأعرب جميع الأعضاء عن الأمل في أن يستفيد الطرفان من فترة الأسابيع الستة للتوصل إلى اتفاق مشترك بشأن المسائل المعلقة.

٩ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ المجلس القرار ٢٠٧٥ (٢٠١٢) لتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣.

١٠ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم المبعوث الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان إحاطة إلى المجلس في إطار مشاورات غير رسمية عن حالة تنفيذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢). وقال إنه لم يحرَز أي تقدم يُذكر نحو تنفيذ الاتفاقات التسعة الموقعة بين السودان وجنوب السودان في ٢٧ أيلول/سبتمبر. ولم يجر الطرفان حتى الآن أي محادثات بشأن الوضع النهائي لأبيي في فترة الأسابيع الستة. وفي الوقت نفسه، استمرت أعمال القتال بين القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال في المنطقتين فيما كانت الحالة الإنسانية تشهد تدهوراً.

١١ - وكرر أعضاء المجلس الإعراب عن دعمهم لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ آملين أن يستفيد الطرفان من فترة الأسابيع الستة للتوصل إلى حلول مقبولة من كل منهما بشأن المسائل المعلقة، وأن يتخذا خطوات، في الوقت نفسه، من أجل تنفيذ الاتفاقات الموقعة في ٢٧ أيلول/سبتمبر، ولا سيما تلك المتعلقة بالمسائل الأمنية واستئناف إنتاج النفط وتصديره.

ليبيا

١٢ - في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا، تقريرها الرابع عن تنفيذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وذكرت أن ليبيا تواجه العديد من التحديات الأمنية، وأن البلد، مع مواصلة السير على درب الاستقرار، سيحتاج إلى دعم قوي من المجتمع الدولي لكفالة أن يقدَّم إلى العدالة مرتكبو الجرائم المنفَّذة خلال نزاع عام ٢٠١١ الذي أدى إلى سقوط القذافي. وبعد أن أوجزت القضايا المرفوعة ضد نجل القذافي، سيف الإسلام القذافي، وعبد الله السنوسي، أحد كبار مسؤولي الاستخبارات الليبية، قالت إن كلاً من السيد القذافي والسيد السنوسي محتجزان بالفعل، وإن السلطات الليبية قد طعنت في مقبولية الدعوى المرفوعة ضد الأول وربما ضد الثاني. والدائرة التمهيدية بصدد البت في وقائع الطعن لتحديد ما إذا كان ينبغي النظر في القضية في مرافق المحكمة الكائنة في لاهاي أو في ليبيا. وشجعت الحكومةَ الليبية على كفالة عدم توفير أي عفو عن الجرائم الدولية ولا أي إفلات من العقاب عن الجرائم المرتكبة. ودعت الحكومة أيضاً إلى مضاعفة التزامها بالعمل مع المحكمة، فضلاً عن تعاونها النشط في سياق العملية القضائية.

١٣ - ودعا أعضاء المجلس إلى دعم ليبيا في هذه المرحلة الحاسمة. وأثار عدد من أعضاء المجلس أيضاً الشواغل المتعلقة باحتجاز أربعة من موظفي المحكمة على يد قوات الميليشيا في حزيران/يونيه. وأُعرب عن القلق من أن تكون السلطات غير قادرة على السيطرة على الجماعات المسلحة. وأكد كُثُر من أعضاء المجلس ضرورة إجراء المحاكمات وفقاً للمعايير الدولية وكفالة إقامة العدل على نحو شامل.

١٤ - وأفاد الممثل الليبي بأن حكومة بلده قد وضعت استراتيجية عامة من أجل تعزيز المصالحة الوطنية وإنهاء الإفلات من العقاب. لكنه اعترف بأن الاستراتيجية تواجه العديد من التحديات، منها تأخر تشكيل الحكومة الجديدة. وكرر تعهّد بلده بتنفيذ جميع الإجراءات في امتثال للقانون الدولي، والتمس الدعم من البلدان الأخرى التي يختبئ فيها المتهمون من أجل الوصول بالتحقيقات إلى نتيجتها المنطقية.

١٥ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، طارق متري، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، السفير خوسي فيليبيه موراييس كابرال من البرتغال. وقال الممثل الخاص إن تشكيل الحكومة الجديدة في ليبيا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر كان محطة بارزة في مسار التطور الديمقراطي في ليبيا. وقدم تفاصيل عن أنشطة البعثة المنفذة في سياق تقديم الدعم إلى السلطات الليبية، بما يشمل مجالات إصلاح القطاع الأمني وتبادل أفضل الممارسات والتدريب والمصالحة الوطنية. وفي ما يتعلق بالحالة في بني وليد، قال الممثل الخاص إن النازحين بدأوا بالعودة، وإن المؤتمر الوطني العام الليبي قد أنشأ لجنة لتقصي الحقائق للنظر في انتهاكات حقوق الإنسان. وأضاف أن الحالة الأمنية في ليبيا لا تزال غير مستقرة في ظل اندلاع جولات القتال بين الجماعات المسلحة، ومحاولات اغتيال مسؤولين أمنيين وزعماء دينيين. وأردف قائلاً إنه كان هناك استنكار واسع النطاق في أعقاب الهجمات التي شُنت على قنصلية الولايات المتحدة في بنغازي والتي أسفرت عن مقتل السفير كريستوفر ستيفنز وثلاثة أشخاص آخرين من الموظفين الدبلوماسيين للولايات المتحدة. وأوضح أنه لم يحرَز أي تقدم يُذكر في نقل مرافق الاحتجاز من أيدي الألوية المسلحة إلى وزارة العدل.

١٦ - وأعلن رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا أن فريق الخبراء قد حقق في حالات انتهاك حظر توريد السلاح المبلغ عنها. وقال إن اللجنة ستواصل النظر في توصيات الفريق.

١٧ - ورحب أعضاء المجلس بانتخابات الممثلين في المؤتمر الوطني العام وبتشكيل حكومة جديدة. ودعا الأعضاء بالإجماع السلطاتِ الليبية إلى الاستجابة لضرورة تسريح وإعادة إدماج الألوية المسلحة والتصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية والمتطرفة. وأشاروا على بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أن تضطلع بدور الشريك البناء والمرشد الفعال. ودعوا البعثة إلى تنسيق المساعدة الدولية بصورة فعالة. وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم إزاء انتشار الأسلحة في البلدان المجاورة لليبيا وغيرها، ودعوا إلى الإنفاذ الصارم لحظر توريد الأسلحة واتخاذ خطوات حاسمة للتعامل مع هذه المشكلة. وأشار الأعضاء أيضاً على اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) أن تتعامل بجد مع انتهاكات حظر توريد الأسلحة وأن تتخذ الإجراءات المناسبة بناءً على توصيات فريق الخبراء.

١٨ - وقال الممثل الخاص، في ملاحظاته الختامية، إن هناك صلة وثيقة بين عملية وضع الدستور والحوار الوطني والمصالحة. ويتعين على ليبيا أن تحدد عقداً اجتماعياً جديداً ليواكب التئام الجروح العائدة إلى عقود مضت.

الصومال

١٩ - في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٠٧٣ (٢٠١٢) لتمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أربعة أشهر.

٢٠ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض رئيس مجلس الأمن، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، على المجلس تقرير اللجنة الذي تقدمه كل ١٢٠ يوما. ورحب الأعضاء بنهاية الفترة الانتقالية في الصومال ودعوا إلى النظر في إجراء تعديلات مناسبة في نظام الجزاءات، بالتشاور مع السلطات الصومالية الجديدة. ودعا الأعضاء أيضا إريتريا إلى التعاون مع فريق الرصد.

٢١ - وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٠٧٧ (٢٠١٢) لتمديد الإذن بعمليات مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٢ - في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٠٧٦ (٢٠١٢) الذي أدان فيه، في جملة أمور، استئناف حركة ٢٣ آذار/مارس لهجماتها، وطالب بانسحابها الفوري وباستعادة سلطة الدولة في غوما وفي كيفو الشمالية، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن ادعاءات تقديم الدعم الخارجي إلى حركة ٢٣ آذار/مارس وكذلك عن الخيارات وانعكاساتها بالنسبة للعمليات المحتملة، بالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية

وبوحدات شرطة، لإعادة وزع وحدات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومضاعفات القوة، وقدرات المراقبة، والقوات الإضافية ضمن الحد الأقصى المأذون به حاليا، وهي أمور من شأنها، في ضوء الأزمة الحالية، أن تحسِّن قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها، بما في ذلك حماية المدنيين والإبلاغ عن تدفقات الأسلحة والأعتدة ذات الصلة عبر الحدود في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٣ - وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة، روجر ميس، بشأن الحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقال إن أكثر ما يقلق هو تمرد حركة ٢٣ آذار/مارس، وعملياتها الهجومية الجديدة، واحتلالها لمدينة غوما وكيفو الشمالية، والأدهى من ذلك، ظهورها كقوة عسكرية قوية ومنظمة ومكتملة الأركان تمتلك أسلحة متطورة وأساليب قتالية. وخلال مشاورات المجلس بكامل هيئته عقب الإحاطة، ذكر أن حركة ٢٣ آذار/مارس مزودة بأسلحة ثقيلة ومعدات متطورة، بما في ذلك معدات للرؤية الليلية. ولا توجد لدى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو لدى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية معدات للرؤية الليلية.

٢٤ - وخلال مشاورات مجلس الأمن بكامل هيئته، استمع المجلس أيضا إلى إحاطة قدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، السفير أغشين مهدييف. وشملت الإحاطة، في جملة أمور، التقرير النهائي لفريق الخبراء وتوصياته.

٢٥ - وطالب أعضاء المجلس بضرورة توقف جميع أشكال الدعم الخارجي المقدم إلى حركة ٢٣ آذار/مارس، وضرورة انسحاب الحركة من غوما والمناطق الأخرى. وأعربوا أيضا عن تأييدهم لجهود الوساطة التي يبذلها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وطالبوا بمشاركة الأمم المتحدة الكاملة في هذه العملية. وفي حين أيد بعض الأعضاء ما تقوم به البعثة من إجراءات لتنفيذ ولايتها بصورة كاملة، فقد ذكروا أن أي تغير في ولاية البعثة ينبغي أن يحدث بالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات وأن يتوافق مع توفير موارد كافية.

٢٦ - وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، هيرفي لادسو، ورئيسة مكتب الأمين العام، سوسانا مالكورا. وأحاطت رئيسة المكتب أعضاء المجلس بالزيارة التي قامت بها إلى المنطقة واجتماعاتها مع رؤساء جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا. وقالت إنها ذهبت خلال هذه الزيارة أيضا إلى غوما واجتمعت، بناء على طلب الرئيس كابيلا، بقائد حركة ٢٣ آذار/مارس

سلطاني ماكينغا. وقالت إن الرئيس كابيلا راعته وقضت مضجعه الانتصارات العسكرية لحركة ٢٣ آذار/مارس على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونظرا للتهديد الذي يشكله استمرار الحركة في هجماتها، وافق الرئيس كابيلا على عدة تدابير خلال الاجتماعين اللذين عقدهما مع نظيريه الرواندي والأوغندي في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر لتزع فتيل الأزمة. ويتعين مناقشة تنفيذ هذه التدابير بقدر أكبر من التفصيل.

٢٧ - وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء هذه التطورات، وقالوا إن المفاوضات السياسية لازمة لتحقيق الاستقرار في المنطقة. وذكر بعض الأعضاء أنه يتعين أن يؤخذ في الحسبان أن قادة حركة ٢٣ آذار/مارس مجرمو حرب وأنه لا يمكن إضفاء الشرعية على انتصارهم العسكري. وأيد جميع الأعضاء سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية ووحدتها وسلامة أراضيها، ودعوا إلى اتخاذ تدابير على الآجال القصير والمتوسط والطويل للتصدي لحالة انعدام الاستقرار وانعدام الأمن المزمنين في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأيد بعض الأعضاء الاقتراح بأن يعين الأمين العام مبعوثا خاصا لمنطقة البحيرات الكبرى حتى يتسنى للأمم المتحدة العمل على مستوى رفيع وبصفة مستمرة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وغيرها من دول المنطقة.

٢٨ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٠٧٨ (٢٠١٢) لتمديد حظر توريد الأسلحة المفروض على الجماعات المسلحة، والتدابير الموجهة ضد أشخاص وكيانات أدرجت أسماؤهم في القائمة، وولاية فريق الخبراء حتى ١ شباط/فبراير ٢٠١٤.

الصحراء الغربية

٢٩ - في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها كل من المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، كريستوفر روس، والممثل الخاص للأمين العام للصحراء الغربية ورئيس بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، فولفغانغ فايسبرود - فيبر. وقال المبعوث الشخصي إن كافة المحاورين أكدوا، خلال زيارته الأخيرة إلى المنطقة، التزامهم بالعمل مع الأمم المتحدة على إيجاد حل سياسي للوضع النهائي للصحراء الغربية، مع تأكيدهم في الوقت نفسه على تمسكهم بمقترحاتهم الخاصة بهم. وفي ظل هذه الظروف، وبعد أربع جولات من المفاوضات الرسمية وتسع جولات من المحادثات غير الرسمية، أفاد أنه لا جدوى من عقد مزيد من الاجتماعات للأطراف في أي وقت قريب إذا لم يحدث تغير في المعادلة. وطلب إلى أعضاء المجلس والمجتمع الدولي الأوسع تشجيع الأطراف على الدخول في مفاوضات جادة لإنهاء النزاع إذ إن تركه يتفاقم سيكون خطأ جسيما في التقدير.

٣٠ - وقال الممثل الخاص للأمين العام إن الحالة في الصحراء الغربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير ظلت مستقرة، وإن قدرة البعثة على إعداد تقارير عن الحالة تحسنت، وإن ظلت محدودة. ولم يقم أي من الطرفين حتى الآن بمنع البعثة من الدخول، برغم اختلافهما في تفسير ولاية البعثة.

٣١ - وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لجهود المغرب لتحسين الأوضاع المعيشية للصحراويين وأعربوا عن دعمهم الكامل للبعثة وللمبعوث الشخصي. ودعا أحد الأعضاء إلى قيام البعثة بإعداد تقارير عن حقوق الإنسان، في حين رأى آخرون أنه لا توجد حاجة إلى تلك الولاية، وأثنوا على العمل الذي تقوم به مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية المغربية في الصحراء الغربية. وقال بعض الأعضاء إن خطة المغرب المتعلقة بالحكم الذاتي يمكن أن تشكل الأساس الجاد والموثوق لحل مسألة الصحراء الغربية، وأيد آخرون إيجاد حل سياسي مقبول للطرفين.

سيراليون

٣٢ - في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها الممثل التنفيذي للأمين العام في سيراليون ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، ينس تويبرغ - فرانـدزن، بشأن الانتخابات التي أجريت في البلد في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وقال إن الانتخابات أجريت في أجواء احتفالية وشارك فيها عدد كبير من النساء والشباب. وانتهى المراقبون الدوليون إلى أن الانتخابات كانت سلمية وشفافة وذات مصداقية. ورغم وجود شكاوى من الحزب الشعبي لسيراليون المعارض، فقد كانت الحالة في سيراليون هادئة إلا في بعض المناطق التي تمثل معاقل للمعارضة. وكان المكتب يعمل عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة لتيسير الحوار من أجل تسوية الخلافات بينهم. وأضاف أن بعثة التقييم التقني التابعة للأمم المتحدة ستقوم قريبا بزيارة إلى سيراليون لاستعراض الحالة وتقديم توصيات بشأن العملية الانتقالية للبعثة، وتخفيض قوامها، واستراتيجية خروجها.

٣٣ - وفي المناقشة التي تلت الإحاطة، رحب أعضاء المجلس بالأجواء السلمية التي جرت فيها الانتخابات، والتي كانت إيذانا بدخول سيراليون مرحلة جديدة من توطيد السلام.

٣٤ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2012/25) أشاد في جملة أمور بسيراليون لإجرائها الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات المقاطعات والانتخابات المحلية وإنهائها بنجاح. وأهاب المجلس بجميع الأحزاب السياسية والمرشحين قبول النتائج والعمل مع الحكومة بطريقة بناءة من خلال الحوار الوطني والمصالحة، وحث جميع الأطراف على تسوية أي تظلمات سلميا من خلال الوسائل القانونية المناسبة وفقا للقوانين

الوطنية لسيراليون. وأشار المجلس إلى الطلب الذي وجهه إلى الأمين العام في القرار ٢٠٦٥ (٢٠١٢) بأن يوفد إلى سيراليون بعثة تقييم تقنية مشتركة بين الوكالات، لا سيما أن يقدم في موعد لا يتجاوز ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ تقريرا لكي ينظر فيه يتضمن مقترحات تفصيلية وتوصية بجدول زمني للعملية الانتقالية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، وتخفيض قوامه، واستراتيجية خروجه.

الشرق الأوسط

الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

٣٥ - عقد مجلس الأمن، في الفترة من ١٤ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، عددا من الجلسات، منها جلسة خاصة عقدت في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر وجلسة إحاطة عقدها الأمين العام في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، لمناقشة الأزمة في قطاع غزة وإسرائيل. وأيد جميع أعضاء المجلس وقف الأعمال العدائية. وقال بعض الأعضاء إن إسرائيل تمارس حقها في الدفاع عن النفس في مواجهة الهجمات الصاروخية من غزة. وانتقد آخرون استعمال إسرائيل غير المتكافئ للقوة. وأنهى المجلس نظره في الأزمة ببيان صحفي صدر في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر رحب فيه أعضاء المجلس باتفاق وقف إطلاق النار تمهيدا لتحقيق وقف مستدام وطويل الأمد للأعمال العدائية التي لا تزال تؤثر على قطاع غزة وإسرائيل. ودعوا الأطراف إلى التمسك بالاتفاق والعمل بجدية على تنفيذ أحكامه بحسن نية. وفي حين أعاد الأعضاء تأكيد ضرورة عيش الشعب الإسرائيلي والشعب الفلسطيني في قطاع غزة دون خوف، فقد دعوا المجتمع الدولي إلى المساهمة في تحسين الأوضاع المعيشية للسكان في قطاع غزة، وخصوصا بتقديم معونة طارئة إضافية عبر القنوات القائمة الملائمة. وشدد الأعضاء أيضا على أهمية القيام على وجه الاستعجال باستعادة الهدوء بصورة كاملة وكرروا تأكيد أهمية تحقيق سلام شامل يقوم على رؤية لمنطقة تعيش فيها دولتان ديمقراطيتان، هما إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

٣٦ - وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن جلسة الإحاطة الشهرية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وقال المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، روبرت سيري، إن التطورات الأخيرة - دورة العنف المزعجة التي وقعت مؤخرا في غزة وإسرائيل وحدوث تصعيد خطير انتهى باتفاق وقف إطلاق للنار بوساطة مصرية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، واعتزام الفلسطينيين تقديم طلب إلى الجمعية العامة للحصول على مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، تؤكد أن الوضع الراهن غير قابل للاستمرار وأن من الأهمية البالغة تحديد مسار مستقبلي لإعادة عملية السلام على وجه السرعة إلى

مسارها. وكرر المنسق الخاص سيري تحذيره من المخاطر التي ينطوي عليها طول أمد تجمد عملية السلام بالنسبة للحل القائم على وجود دولتين وبقاء السلطة الفلسطينية. وللأسف فالجهود المبذولة لإحياء عملية السلام لا تزال تقوضها الإجراءات التي تنفذ على الأرض، بما في ذلك استمرار النشاط الاستيطاني، وعنف المستوطنين، ووقوع المصادمات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية.

٣٧ - وفيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية، لاحظ المنسق الخاص أنه نتيجة للصراع الداخلي على مدى ٢١ شهرا، تظل الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك متقلبة، وتقع مصادمات مسلحة بين القوات المسلحة العربية السورية وعناصر المعارضة المسلحة يوميا داخل المنطقة الفاصلة بين القوات. وأضاف أن الحالة في لبنان تظل أيضا قابلة للتأثر بالصراع الجاري في الجمهورية العربية السورية.

٣٨ - وتأكيدا على دعم الحل القائم على وجود دولتين، تحدث أعضاء المجلس عن جهودهم لاستئناف المحادثات المباشرة. وشددوا كذلك على أنه ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تحترم الاستقلال السياسي للبنان وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية احتراما كاملا. وأعرب عن آراء متباينة بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية.

الجمهورية العربية السورية

٣٩ - في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية في أعقاب نداء الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بسوريا، الذي دعا إلى لزوم هدنة أثناء عطلة عيد الأضحى، من ٢٦ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وقال وكيل الأمين العام إن النداء يرمي إلى إتاحة فرصة للأطراف لكي تلتقط أنفاسها، ويقوم على أساس مبدأ أن حكومة الجمهورية العربية السورية، بصفتها الطرف الأقوى، ينبغي لها أن تتخذ المبادرة وأن على الأطراف الأخرى أن ترد بالمثل. وكانت الهدنة قصيرة الأمد، وبما أنها استندت إلى مبدأ وقف إطلاق النار من جانب واحد، وليس إلى اتفاق لوقف إطلاق النار متفاوض عليه يتضمن تعهدات والتزامات متبادلة، فإن مسألة تحديد من بدأ بانتهاك الهدنة ليست هي المسألة الرئيسية. بل المشكلة الرئيسية هي أنه رغم الاستعداد لوقف إطلاق النار الذي أعرب عنه الجانبان، ورغم السأم من الاقتتال الذي ربما كشفه ذلك الاستعداد، ظل الطرفان حبيسي مخاوفهما وريبتهما ومنطقهما العسكري. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، كان مستوى العنف كما كان قبل عطلة عيد الأضحى، وواصل كلا الطرفين

ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، واستمرت الحالة الإنسانية في التدهور.

٤٠ - وأضاف وكيل الأمين العام للشؤون السياسية أن المنطقة الفاصلة الخاضعة لإشراف قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، والواقعة بين الجمهورية العربية السورية والجولان الذي تحتله إسرائيل، أصبحت أيضا جزءا من أرض المعركة. وقد تسبب القتال في تقليص عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، ويحتمل أن ينطوي على مخاطر خرق جسيم لوقف إطلاق النار القائم بموجب الاتفاق المبرم بين الجمهورية العربية السورية وإسرائيل في عام ١٩٧٤ لفض الاشتباك بين القوات.

٤١ - وقال إن الوضع المأساوي في الجمهورية العربية السورية لن يسوى عسكريا، ويجب التخلي عن منطق الحرب سعيا إلى إيجاد حل سياسي عادل وديمقراطي ومستدام. ويواصل الممثل الخاص المشترك إجراء مشاورات مكثفة لبلوغ تلك الغاية، وعلى مجلس الأمن أن يضطلع بالمسؤوليات البارزة وبالدور الأساسي في دفع الطرفين إلى تغيير مسارهما، وذلك من خلال تقديم دعم قوي لا لبس فيه للجهود التي يبذلها الممثل الخاص المشترك.

٤٢ - وأعرب جميع أعضاء المجلس في البيانات التي أدلوا بها عن دعمهم لجهود الممثل الخاص المشترك. وقال بعض الأعضاء إن اللوم عن الوضع الراهن يقع على أعمال العنف التي ترتكبها حكومة الجمهورية العربية السورية، وإن من الصعب معرفة كيف يمكن للصراع أن يحل ما دام الرئيس بشار الأسد في الحكم. ودعا الأعضاء المجلس إلى اتخاذ قرار ملزم يتضمن عواقب على عدم الامتثال لكي يتم تنفيذ الانتقال السياسي الذي دعا إليه بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه. ومن ناحية أخرى، قال بعض الأعضاء إنه يجب التخلي عن سياسة السعي إلى تغيير النظام، وإنه ينبغي الضغط على جميع الأطراف السورية لتنخرط في عملية سياسية بقيادة سورية بهدف إيجاد حل للأزمة. وأعرب بعض الأعضاء عن أسفهم لكون المجلس لم يتمكن من اعتماد بيانات تدين الأعمال الإرهابية في الجمهورية العربية السورية، وقال آخرون إنه ليس من الصواب أن تدان أفعال تنسب إلى الجماعات المعارضة ما دامت حكومة الجمهورية العربية السورية تقوم بقتل المدنيين باستخدام الأسلحة الثقيلة والأصول الجوية.

٤٣ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الممثل الخاص المشترك إحاطة إلى المجلس في إطار مشاورات غير رسمية بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية. وتناول الإبراهيمي في إحاطته ثلاث مسائل هي: الحالة الإنسانية، والتطورات السياسية والعسكرية، وسبل المضي قدما. وقال إن هناك مليونين من المشردين داخليا وإن أربعة ملايين من الأشخاص في حاجة

ماسة إلى المساعدة. وقد اعترفت حكومة الجمهورية العربية السورية الآن بالمشكلة وتحسن تعاونها مع الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية. أما من الناحية العسكرية، فقد حققت المعارضة هدفها المتمثل في تخفيف الضغط على مقاتليها في شمال وغرب البلد، حيث أصبحوا أكثر جرأة وبدأوا في شن هجمات على العاصمة دمشق، بينما ظلت الحكومة من جهتها واثقة من أن اليد العليا ستكون لقوات الأمن. وقد تأثرت تركيا ولبنان ومرتفعات الجولان المحتلة بالأزمة السورية، ولذلك ليست الأخطار التي تهدد السلام والاستقرار الإقليميين أخطارا مجردة أو شيئا يكمن في المستقبل البعيد.

٤٤ - وأضاف الممثل الخاص المشترك أنه على المستوى السياسي، يتمثل أحد الإنجازات الرئيسية في إنشاء الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، الذي أكد مجددا مطالبة أجمعت عليها تقريبا عدة جماعات معارضة بتخلي الرئيس الأسد ومساعديه المقربين عن السلطة قبل النظر في أية تسوية سياسية. ومن ناحية أخرى، تستمر حكومة الجمهورية العربية السورية في اعتبار نفسها السلطة الشرعية، وتدّعي أنها تواجه في الغالب جماعات إرهابية مسلحة تمول في إطار مؤامرة إقليمية ودولية واسعة مناوئة لسوريا.

٤٥ - وقال الممثل الخاص المشترك إن الجمهورية العربية السورية تحتاج، في ظل هذه الظروف، إلى عملية سياسية تفضي إلى قيام سوريا جديدة لها نظام سياسي جديد، وإلا فإنها ستصبح صومالا جديدا أكثر فظاعة. وإن اللبنات اللازمة لبناء عملية سياسية من إجل إنهاء الأزمة السورية توجد فعلا في البيان الختامي الصادر عن مجموعة العمل من أجل سوريا في جنيف في ٣٠ حزيران/يونيه. ومن ذلك أن تمارس هيئة حكم انتقالية كامل السلطات التنفيذية في بداية العملية السياسية، وأن تجرى انتخابات في نهايتها. وأضاف أنه من أجل أن يتسم البيان الختامي بالفعالية، ينبغي أن تتجسد أجزاؤه الموضوعية في قرار لمجلس الأمن. ويجب أن تتضمن العملية اتفاقا ملزما بشأن وقف جميع أشكال العنف. وبما أنه لا وجود للثقة فيما بين الأطراف السورية، يجب إقامة نظام مراقبة يخطط له جيدا لكي يتوقف القتال. ويمكن أن يتم الترتيب لذلك بواسطة قوة كبيرة وعتيدة لحفظ السلام ترى النور من خلال قرار لمجلس الأمن.

٤٦ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعاد بعض أعضاء المجلس تأكيد آرائهم بأن الرئيس الأسد لا يمكن أن يكون جزءا من الحل، وأن على مجلس الأمن أن يتخذ قرارا بموجب الفصل السابع يتضمن عواقب على عدم الامتثال، وأنهم سيواصلون العمل مع الائتلاف الوطني المنشأ حديثا من أجل توسيع نطاق وجوده على الأرض. وأعرب أعضاء آخرون عن

معارضتهم لاتخاذ قرار بموجب الفصل السابع وانتقدوا الائتلاف الوطني لرفضه الحوار السياسي إلى أن يتخلى الرئيس الأسد عن السلطة.

لبنان

٤٧ - في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها المبعوث الخاص للأمين العام لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، تيري رود - لارسن. وقال المبعوث الخاص إن العمل الجاد والدؤوب مع الأطراف المعنية أفضى إلى تنفيذ العديد من أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ومنها إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية؛ وانسحاب القوات السورية وسحب معداتها العسكرية من لبنان؛ وقيام علاقات دبلوماسية كاملة بين الجمهورية العربية السورية ولبنان. وأشار إلى أن أهم أحكام القرار التي لا زالت تنتظر التنفيذ تتعلق بنزع سلاح جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتفكيكها، وهو ما يمثل تحديا لاستقرار لبنان واستقلاله السياسي. وأضاف المبعوث الخاص أن على امتداد الفترة المشمولة بالتقرير، لم يحرز أي تقدم ملموس في تفكيك الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية الموجودة في لبنان أو في نزع سلاحها.

٤٨ - وأعرب أعضاء بالمجلس عن قلقهم بشأن عدم التنفيذ التام للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وكذلك بشأن التهديد المحدق بالسلام والاستقرار في لبنان بسبب الأزمة المتواصلة في الجمهورية العربية السورية، ودعوا إلى زيادة اليقظة بشأن تهريب الأسلحة عبر الحدود بين لبنان وسوريا. وأهاب الأعضاء أيضا بجميع البلدان المعنية أن تحترم الاستقلال السياسي للبنان وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه. وفي هذا الصدد، دعا بعض الأعضاء لشؤون لبنان إسرائيل إلى أن تنسحب من شمال قرية الغجر وأن تكف عن انتهاكاتها الروتينية للمجال الجوي اللبناني.

٤٩ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، ديريك بلامبلي، إحاطة إلى المجلس في إطار مشاورات غير رسمية بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدمون موليه، آخر المستجدات في المسائل العملياتية والأمنية المتعلقة بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل). وقال المنسق الخاص إن الخط الأزرق لا يزال يعرف هدوءا هشا، لكن تحديات متكررة ما زالت تواجه استقرار لبنان وأمنه بسبب الأزمة السورية. وكانت الاغتيالات السياسية الأخيرة تذكيرا مريرا بهشاشة البلد. وشدد المنسق الخاص على أنه يجب إجراء تحقيق كامل ودقيق في اغتيال اللواء وسام الحسن مؤخرا وتقديم المسؤولين عنه إلى العدالة. ويجري الرئيس سليمان مشاورات بشأن كيفية الخروج من حالة الجمود السياسي التي أعقبت الاغتيال، وقد أُجّل

الحوار الوطني الذي كان من المقرر إجراؤه في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

٥٠ - وأضاف المنسق الخاص أن إسرائيل ما زالت تحتل الجزء الشمالي من قرية الغجر، وما زالت تنتهك المجال الجوي اللبناني يوميا تقريبا، وقد حدثت انتهاكات مستمرة من الجانب السوري أيضا. وتواصل اليونيفيل العمل عن كثب مع القوات المسلحة اللبنانية من خلال الحوار الاستراتيجي، بغية تعزيز قدرات هذه القوات. وأضاف المنسق الخاص أن الحكومة اللبنانية وافقت على خطة على مدى خمس سنوات بتكلفة قدرها ١,٦ بليون دولار لتقوية القوات المسلحة اللبنانية.

٥١ - وقال الأمين العام المساعد إن وقف الأعمال العدائية عبر الخط الأزرق لا يزال ساري المفعول وإن الوضع في منطقة عمليات اليونيفيل ظل هادئا على العموم، رغم عدم استقراره. ولا تزال الآلية الثلاثية الأطراف وغيرها من ترتيبات الاتصال تؤدي دورها كتدابير هامة لبناء الثقة، وتسهم في منع قيام العداوة. وذكر الأمين العام المساعد موليه أن القوات المسلحة اللبنانية فككت صاروخين كانا يستهدفان إسرائيل في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وأن اليونيفيل خلصت أيضا إلى أن صاروخين أطلقا في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر من شمال نهر الليطاني في اتجاه إسرائيل سقطا في منطقة عمليات اليونيفيل، بعيدا عن هدفهما.

٥٢ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تأثير الأزمة السورية على لبنان، وعن دعمهم لإعلان بعبدا الذي تم التوصل إليه عن طريق الحوار الوطني بدعوة من الرئيس سليمان. ودعا بعض أعضاء المجلس إسرائيل إلى أن توقف انتهاكاتها الروتينية للمجال الجوي اللبناني وأن تنسحب من شمال قرية الغجر. وانتقد بعض الأعضاء أيضا تدخل الجمهورية العربية السورية في الشؤون الداخلية للبنان والهجمات التي تُشن عبر الحدود على أراضيه. ودعا أعضاء آخرون إلى بذل جهود لوقف تهريب الأسلحة وتسريب المقاتلين من لبنان إلى الجمهورية العربية السورية.

العراق

٥٣ - في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام للعراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في هذا البلد. وقال إن البعثة ما زالت عاملا هاما في مساعدة البلد على مواصلة مسيرته واستكمال انتقاله إلى ديمقراطية شاملة للجميع ومستقرة ومزدهرة في مواجهة حالة جمود سياسي وطني واضطراب إقليمي تركاه عرضة لعنف ناجم عن التطرف. وأضاف أنه رغم عدم إحراز تقدم بين الزعماء السياسيين في العراق في حل خلافاتهم، استمرت نمو توقعات

العراق بخصوص بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قال الممثل الخاص إن العراق بذل جهودا حثيثة لإنفاذ القانون وتطبيق النظام عقب انسحاب قوات الولايات المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وإضافة إلى ذلك، استعاد البلد مكانه على الساحة الدبلوماسية عن طريق نجاحه في استضافة القمة العربية في نيسان/أبريل ومحادثات الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا مع جمهورية إيران الإسلامية في أيار/مايو. وشملت التطورات الإيجابية الأخرى إنشاء لجنة حقوق الإنسان وانتخاب أعضاء جدد في مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وأضاف الممثل الخاص أن اتفاق استئناف صادرات النفط الرسمية من إقليم كردستان والتقدم الذي أُحرز بشأن إطار عمل يتعلق بإدارة المواد الهيدروكربونية أمران يستحقان التشجيع والدعم، لأنهما يمكن أن يفضيا إلى تسوية الحدود الداخلية. ونظرا للتحديات المستمرة في ما يتعلق بالعلاقات العربية – الكردية، فقد ركزت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على تحقيق المصالحة الوطنية ومعالجة المسائل الإقليمية.

٥٤ - وكرر الممثل الخاص نداء الأمين العام الذي يدعو الدول الأعضاء إلى توفير فرص لإعادة توطين سكان مخيم أشرف السابقين.

٥٥ - وقال الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة حامد البياتي، إن بلده أحرز تقدما هاما في إرساء أسس متينة لدولة ديمقراطية اتحادية، باتفاق الأطراف على ضرورة حل الأزمة السياسية في إطار دستوري. وقال إنه مع ذلك، ورغم التحسن المطرد في الحالة الأمنية، تستمر الهجمات الإرهابية. ودعا إلى إيجاد حل دائم لمسألة مخيم أشرف بإعادة توطين سكان المخيم في بلدان أخرى؛ وأضاف أن هناك تطورات إيجابية تحققت في العلاقات بين العراق والكويت، وشملت اتخاذ خطوات ملموسة صوب تسوية المسائل المعلقة المتصلة بغزو عام ١٩٩٠.

٥٦ - وفي المشاورات غير الرسمية التي أعقبت هذه الإحاطة، أعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لأنشطة البعثة، لا سيما في مجالات تحقيق المصالحة الوطنية وتسوية الحدود الداخلية. ودعوا إلى التنفيذ الكامل للالتزامات المترتبة على العراق بموجب الفصل السابع.

آسيا

تيمور – ليشتي

٥٧ - في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، السفير باسو سانغكو، الذي قاد بعثة مصغرة إلى

تيمور – ليشتي في الفترة الممتدة من ٣ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وأعقب الإحاطة إجراء مناقشة بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

٥٨ – وألقى الممثل الدائم الضوء، في تقريره، على التقدم الكبير الذي أحرزته تيمور – ليشتي منذ عام ٢٠٠٦، وقال إن القيادة التيمورية صرحت بشكل قاطع بضرورة ألا يظل البلد على جدول أعمال المجلس، وأن تنسحب البعثة بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

٥٩ – وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، قال الممثل الخاص للأمين العام لتيمور – ليشتي بالإنابة، فين ريسكي – نيلسن، إن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي ستنسحب بحلول نهاية عام ٢٠١٢، وإن الخطة الانتقالية المشتركة يجري تنفيذها وفقا للجدول الزمني المقرر. وأضاف أن انتهاء عمليات حفظ السلام له ما يبرره ألا وهو النجاح في إنجاز المعايير الرئيسية والحالة الأمنية الإيجابية بشكل عام. وفي ما يتعلق بمعالم مستقبل مشاركة الأمم المتحدة، قال الممثل الخاص بالإنابة إن البعثة تعمل عن كثب مع الحكومة، عن طريق عمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في المقام الأول.

٦٠ – وقام الوزير التيموري للشؤون الخارجية والتعاون، خوسيه لويس غوتيريس، بإلقاء الضوء على التقدم الهائل الذي أُحرز منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي في عام ٢٠٠٦. وفي إطار تيسير تملك زمام الأمر وتولي القيادة على الصعيد المحلي، تحركت الحكومة لإنهاء المشاكل الدورية المتعلقة بماضي البلد وكفالة أن يصبح الشعب التيموري عاملا من عوامل السلام والتنمية.

٦١ – وأيد أعضاء المجلس إنهاء بعثة الأمم المتكاملة في تيمور – ليشتي بحلول نهاية العام، وشجعوا حكومة تيمور – ليشتي على تبادل الخبرات ومواصلة مساهماتها في حفظ السلام وبناء السلام وتعزيز مشاركة البلد على الصعيد الإقليمي، ولا سيما مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

أفغانستان

٦٢ – في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد أعضاء مجلس الأمن جلسة تحاور غير رسمية مع صلاح الدين رباني، رئيس المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان. وقال رئيس المجلس الأعلى للسلام إن عملية السلام قد وصلت إلى نقطة بلغت فيها آفاق تحقيق السلام مبلغا كبيرا لم تبلغه في أي وقت مضى، وإن الكثيرين من أفراد حركة طالبان قد أدركوا أن الحوار السياسي هو الخيار الوحيد. وقد واصل المجلس الأعلى للسلام العمل لاغتنام هذه الفرصة وإنهاء النزاع عن طريق تسويته تسوية سياسية. وأكد رئيس المجلس الأعلى للسلام على

أنه بالنسبة لأُولئك المستعدين لنبذ العنف، وقطع الروابط مع الجماعات الإرهابية، وقبول الدستور الأفغاني، فإنه، بصفته رئيس المجلس الأعلى للسلام، مستعد للدخول معهم في مفاوضات لتأمين دور محترم لهم في المجتمع الأفغاني. وأشار إلى أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، انضم ما يقرب من ٠٠٠ ٦ مقاتل من المقاتلين السابقين إلى البرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج، الأمر الذي ساعد في تحسين الظروف الأمنية في بعض الأجزاء من البلد. وشارك المجلس الأعلى للسلام أيضا في جهود التوعية الشاملة الرامية إلى تعزيز الوفاق الوطني إزاء عملية السلام وإجراء مزيد من المحادثات التي تسفر عن نتائج. ومن أجل المضي قدما بهذه العملية، طالب رئيس المجلس الأعلى للسلام بأن يكفل المجلس التنسيق والتشاور مع الحكومة الأفغانية بشأن حالات إدراج الأسماء في القائمة ورفعها منها.

٦٣ - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أعرب أعضاء مجلس الأمن عن دعمهم للعمل الذي يضطلع به المجلس الأعلى للسلام وأكدوا مجددا التزامهم بدعم عملية السلام في أفغانستان.

أوروبا

البوسنة والهرسك

٦٤ - في أثناء المناقشة التي جرت بشأن الحالة في البوسنة والهرسك في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وجه الممثل السامي للبوسنة والهرسك، فالنتين إنزكو، الشكر إلى أعضاء المجلس على ما أبدوه من استعداد لتشجيع ودعم الجهود الرامية إلى دفع البوسنة والهرسك قدما نحو تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إرساء السلام والاستقرار. وذكر أن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت زيادة ملحوظة في التحديات التي تواجه اتفاق السلام، لا سيما في ما يخص السيادة والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك. وأضاف أن البوسنة والهرسك تمر بمرحلة حاسمة، وأن المجتمع الدولي عليه أن يعبر، بوضوح أكبر من أي وقت مضى، عما هو متوقع من الزعماء السياسيين في البوسنة والهرسك وما لا يمكن التسامح معه. ويجب عليهم التوقف عن سلوكهم الذي يؤدي إلى الفرقة والبدء في تمهيد السبيل المؤدية إلى إعادة الاندماج الكامل في البلد.

٦٥ - ولاحظ أعضاء المجلس أن الحالة الأمنية في البوسنة والهرسك تظل هادئة ومستقرة. وفي ما يتعلق بالحالة السياسية الراهنة، أعربوا عن تأييدهم للتنفيذ الكامل لاتفاق السلام، ودعوا جميع الأحزاب السياسية والقادة السياسيين إلى المشاركة البنّاءة والصبر من أجل بناء الدولة. وارتأى معظم الأعضاء أنه نظرا لعدم إحراز تقدم في تحقيق الأهداف الخمسة واستيفاء الشرطين، فإن الوقت ليس مناسبا للنظر في إغلاق مكتب الممثل السامي. وقال أحد

أعضاء المجلس إن المهمة الرئيسية للمجتمع الدولي في المرحلة الراهنة من عملية التسوية البوسنية تتمثل في نقل المسؤولية عن مصير البلد إلى البوسنيين أنفسهم، وقال، في هذا الصدد، إنه يحبذ إغلاق مكتب الممثل السامي.

٦٦ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ المجلس القرار ٢٠٧٤ (٢٠١٢) القاضي بتمديد ولاية البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك عاماً آخر.

بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

٦٧ - في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، فريد ظريف، إحاطة إلى مجلس الأمن عن البعثة. وقال إنه بفضل ما بدا من إرادة سياسية وشجاعة لدى بلغراد وبريشتينا، تم إحراز تقدم كبير، أثناء جلستي الحوار اللتين يسرهما الاتحاد الأوروبي في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. ومع ذلك، فنظرا لتعقد المسائل التي ما زالت تعوق التقدم على كلا الجانبين، من غير المعقول توقع التوصل إلى حلول بسهولة أو بسرعة. وأضاف الممثل الخاص أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تضطلع بولايتها بوصفها جزءا من الفريق الأصلي الذي كان يضم قوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في كوسوفو. واستمرت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أيضا في رصد الحالة التي تمس مجتمعات الأقليات في كوسوفو، وواصلت، حيثما أمكن، تقديم المساعي الحميدة لتسوية المنازعات والحد من التوترات على أرض الواقع.

٦٨ - وقال وزير خارجية صربيا، إيفان مركيتش، إن صربيا ملتزمة بالمساهمة في بناء السلام وإرساء الأمن والاستقرار في المنطقة، وملتزمة كذلك بوضع منهاج للانطلاق نحو مستقبل أوروبي مشترك. وقال، رافضا أي إجراءات أحادية الجانب يتخذها أي طرف، إن صربيا تواصل تشجيع واتباع سياسة إيجاد حلول سلمية بالدخول في حوار بناء مع بريشتينا. وأضاف أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تضطلع بدور هام مكمل للحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، وذلك لكفالة تحقيق تبادل فعال للمعلومات مع مجلس الأمن وتقديم تقارير إليه. وفي معرض دعوته إلى الاضطلاع بدور فاعل على الأرض عن طريق بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وفقا لولاية كل منهما، وبطريقة محايدة إزاء مركز الإقليم، شدد على أن دور بعثة الاتحاد الأوروبي، ولا سيما في هذا الوقت، يجب ألا يتغير.

وأعرب أيضا عن قلقه إزاء أمن وسلامة الأقلية الصربية في كوسوفو، وكذلك إزاء تقييد حرية حركتها.

٦٩ - ووصف أنور خوجة القرار الذي اتخذه الفريق التوجيهي الدولي بإنهاء مرحلة ''استقلال كوسوفو تحت الإشراف'' بأنه يمثل معلمًا رئيسيًا أعلن عن ميلاد كوسوفو دولةً كاملة السيادة. وأشار إلى أن كوسوفو تشعر بالفخر لأنها حافظت على طابعها المتعدد الأعراق بحماية وتشجيع ودعم مبادئ التعددية العرقية والعلمانية.

٧٠ - وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لأنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وللحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وأشاد بعض الأعضاء الإنجازات التي حققتها كوسوفو بوصفها بلدا مستقلا. وكرر أعضاء آخرون تأييدهم لوحدة صربيا وسلامة أراضيها وأعربوا عن اعتقادهم بأن البعثة ينبغي أن تظل هي الوجود الدولي الرئيسي في كوسوفو.

مكافحة الإرهاب

٧١ - في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم رؤساء كل من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩)، و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، التقارير نصف السنوية عن أعمال هذه اللجان. وفيما يتعلق باللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣، أشير، من بين أنشطة أخرى إلى أنشطة التوعية، وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء من أجل بناء القدرات، وتعزيز الشفافية. وركزت اللجنة أيضا على تعزيز التآزر والتعاون بين المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وفيما بين الهياكل المختلفة لمكافحة الإرهاب.

٧٢ - وفيما يتعلق باللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ و ١٩٨٩، ذُكر أن التهديدات الصادرة عن تنظيم القاعدة ما زالت مستمرة، وأن ثمة مجموعة أكثر تعقيدا من ذي قبل من الشبكات المتنامية في عدد من المناطق في جميع أنحاء العالم. ولذلك، فإن هنالك حاجة لكفالة أن تظل قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة دينامية وتتيح الاستجابة للطابع المتغير للتهديد.

٧٣ - وفيما يتعلق باللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠، سلط الضوء على الجهود الجارية لزيادة الوعي العالمي بالقرار، وبالتالي تيسير تقديم المساعدة إلى الدول من أجل تمكينها من تعزيز القدرات الوطنية على تنفيذ الأحكام الواردة فيه، وإرساء الأساس لتحسين آليات

تبادل أفضل الممارسات، وتعزيز التآزر مع المنظمات الدولية الأخرى في الجهود الرامية إلى منع الجهات من غير الدول من حيازة أسلحة الدمار الشامل.

المسائل المواضيعية

الاتجار والحركة غير المشروعين عبر الحدود

٧٤ - نظر مجلس الأمن أثناء مشاوراته غير الرسمية المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، في تقرير الأمين العام عن الاتجار والحركة غير المشروعين عبر الحدود S/2012/777. وقال وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إن ٢٠ وكالة من وكالات الأمم المتحدة و ٣ منظمات دولية (المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة الجمارك العالمية، والمنظمة الدولية للهجرة) اجتمعت من أجل إعداد التقرير، مما يدل على الطبيعة المتعددة الأوجه والمعقدة للموضوع. وشدد على أن إنفاذ القانون وحده ليس هو الحل، وأن اتباع نهج أوسع نطاقا يجمع بين سيادة القانون، والتنمية والأمن وحقوق الإنسان أمر أساسي للتصدي للاتجار غير المشروع. وأورد خمس نقاط مستخلصة من التقرير: '١' وضع تصور للتحدي: اتباع نهج شامل لبحث قوى العرض والطلب، بصرف النظر عن تشديد المراقبة على الحدود؛ و '٢' وضع إجراءات شاملة ومتكاملة تضم أنشطة اجتماعية وإنمائية وسياسية وأنشطة لإنفاذ القانون؛ و '٣' ضرورة زيادة التنسيق والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء؛ و '٤' تعزيز قاعدة الموارد الخاصة بوكالات الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبعثات حفظ السلام التي يوجد بها نقص في الموارد؛ و (٥) تحديد القيود التي تعوق قدرة البلدان على اتخاذ إجراءات حيثما تغلغلت الجريمة المنظمة في جهاز الدولة.

٧٥ - ورحب بعض الأعضاء بالتقرير، واعتبروه خطوة أولى هامة لتقريب المسألة من نطاق أعمال المجلس، ورأوا أن المجلس ينبغي أن يعمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة وأن يسعى إلى جمع ما يتصل بهذه المسألة من مجالات الأنشطة حيثما أمكن ذلك. وأكد أعضاء آخرون أن النظام القائم للتصدي للاتجار غير المشروع هو نظام كاف ولا حاجة لنظام جديد. وحذر بعض الأعضاء من استئثار المجلس بالنظر في العديد من المسائل التي يعود أمر النظر فيها عن حق إلى الجمعية العامة.

القرصنة (صون السلام والأمن الدوليين)

٧٦ - في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن جلسة مناقشة مفتوحة بشأن موضوع ''صون السلام والأمن الدوليين: القرصنة''. شارك فيها ٤٤ وفدا واعتمد فيها بيانا رئاسيا.

وعرض نائب الأمين العام، يان إلياسون، تقرير الأمين العام (S/2012/783)، وقال إن مكافحة القرصنة تتطلب نهجا متعدد الأبعاد، وما هو مطلوب على الفور في هذا الصدد هو تحسين التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة، وتعزيز القدرة على البت في قضايا القرصنة وسجن المدانين، وإنشاء إطار ينظم استخدام أفراد الأمن الخاص. وقال إن الأمم المتحدة ستظل ملتزمة بالمساعدة على تعزيز المساعدة الدولية من أجل الاستجابة الشاملة.

٧٧ - وقال معظم المتكلمين إن القرصنة تمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، واتفق الجميع على أن القرصنة تهدد الأنشطة الاقتصادية والتجارة البحرية في كافة أرجاء المناطق المتأثرة وخارجها. وقالوا إن التهديد على هذا النحو يجب التصدي له بطريقة شاملة. وشدد العديد من المتكلمين أيضا على ضرورة تقديم المساعدة إلى ضحايا القرصنة، بما في ذلك المحتجزون كرهائن من جانب القراصنة.

٧٨ - وشدد المجلس، في بيانه الرئاسي (S/PRST/2012/24)، على ضرورة القيام بتحرك شامل لقمع القرصنة والتصدي لأسبابها الكامنة بهدف القضاء نهائيا على القرصنة والسطو المسلح في عرض البحر وعلى ما يرتبط بهما من أنشطة غير قانونية. وأهاب المجلس، في جملة أمور، بالدول أن تتعاون، حسب الاقتضاء، على كفالة الإفراج المبكر عن الرهائن، بما في ذلك عن طريق تبادل المعلومات والاستخبارات؛ وأحاط علما بالاقتراحات المتعلقة ببرنامج دعم الرهائن الذي وضعته الأمم المتحدة؛ ولاحظ اعتماد المنظمة البحرية الدولية المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمساعدة في التحقيق في جرائم القرصنة والسطو المسلح على السفن، والإرشادات المؤقتة المنقحة لمالكي السفن ومشغليها وربابنتها بشأن استخدام أفراد الأمن المسلحين المتعاقد معهم بصفة خاصة على متن السفن في المنطقة الشديدة الخطورة، وكذلك التوصيات المؤقتة المنقحة لدول العلم ولدول الميناء والدول الساحلية بشأن استخدام أفراد الأمن المسلحين المتعاقد معهم بصفة خاصة على متن السفن في المنطقة الشديدة الخطورة؛ وأحاط علمًا بطلب بعض الدول الأعضاء المتعلق بضرورة استعراض حدود المنطقة الشديدة الخطورة على أسس الموضوعية والشفافية مع مراعاة حوادث القرصنة الفعلية.

أساليب العمل (تنفيذ المذكرة الصادرة عن رئيس مجلس الأمن (S/2010/507))

٧٩ - في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن جلسة مناقشة مفتوحة بشأن أساليب عمله شارك فيها أكثر من ٣٠ وفدا. وأقر معظم المتكلمين بالتقدم المحرز نحو تحقيق قدر أكبر من الشفافية والكفاءة في عمل مجلس الأمن، بما في ذلك تحسين تعاون المجلس مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية والبلدان المساهمة بقوات. وقال بعض أعضاء المجلس إن من المهم ألا يغفل المجلس مسؤوليته الرئيسية: منع نشوب النزاعات وحلها. وينبغي

للمجلس أيضا أن يحقق المزيد من الكفاءة، وأن يسعى إلى القيام بدور أكبر في منع نشوب النزاعات. ودعا بعض المتكلمين إلى المزيد من التواصل المجدي بين المجلس وأعضاء الأمم المتحدة عموما، وزيادة الشفافية في أعمال هيئات المجلس الفرعية، وخاصة لجان الجزاءات. ولاحظ العديد من المتكلمين أن هناك مجالا كبيرا لتحسين أساليب عمل المجلس. وبينما أشار أحد المتكلمين إلى أن إجراءات المجلس ينبغي أن تواصل التطور، فقد نبه إلى ضرورة عدم تعرضها للغوغائية.

٨٠ - وأشار عدد من المشاركين على المجلس بعدم التعدي على ولايات أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. وأشار عدة متكلمين إلى أنه نظرا لأهمية عمل المجلس للمجتمع الدولي بأسره، فإن أساليب عمله لا يمكن أن تكون شأنا يخص أعضاء المجلس وحدهم، ناهيك عن الأعضاء الدائمين. ونادى بعض المشاركين بأن يتفق المجلس على نظام لتقييد حق النقض في الحالات التي تنطوي على جملة أعمال منها الإبادة الجماعية وجرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وقال آخرون إن الأعضاء الدائمين ينبغي أن يمارسوا ضبط النفس في ممارسة حق النقض في هذه الحالات.

٨١ - وقال عدة متكلمين إنه لكي يتسنى لمجلس الأمن التصدي بمصداقية وفعالية للتحديات الحالية، من الضروري إجراء إصلاح شامل للمجلس، بما في ذلك أساليب عمله وتوسيع نطاق عضويته. وفي هذا الصدد، دعا بعض المتكلمين إلى توسيع عضوية المجلس في كلتا فئتي الدول الدائمة العضوية وغير الدائمة العضوية.

عدم الانتشار

٨٢ - في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، السفير خوسيه فيليبه موراييس كابرال (البرتغال)، التقرير الذي تقدمه اللجنة كل ٩٠ يوما على المجلس أثناء انعقاد مشاوراته المغلقة. وقال إن اللجنة عقدت، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، جلسة واحدة لمناقشة التوصيات الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) المقدم في أيار/مايو ٢٠١٢ (S/2012/422). واستمرت اللجنة في أداء مهامها من خلال المشاورات غير الرسمية وإجراء عدم الاعتراض. وأضاف رئيس اللجنة أنه بينما تؤكد اللجنة أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ أحكام القرارين ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) تقع على عاتق الدول، فإنها تقف على أهبة الاستعداد لتيسير تنفيذها.

٨٣ - ودعا أعضاء المجلس إلى التنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة من جانب جميع الدول، وشددوا على ضرورة عدم قيام الأطراف المعنية جميعها بأي عمل يمكن أن يؤثر سلبا على

السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. كما شددوا على أن المسألة النووية المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ينبغي حلها من خلال المفاوضات الدبلوماسية. ورحب بعض الأعضاء بتقرير منتصف المدة لفريق الخبراء، ودعوا إلى الاختتام المبكر للتحقيقات في الانتهاكات المبلغ عنها لنظام الجزاءات الواردة في التقرير.

المرأة والسلام والأمن

٨٤ - في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن جلسة مناقشة مفتوحة بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن شارك فيها ٦١ متكلما.

٨٥ - ودعا نائب الأمين العام إلى الاعتراف بدور المرأة وإسهامها في بناء عالم يسوده السلام. وقالت وكيلة الأمين العام للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ميشيل باشلي، إنه حيثما وجد نزاع، يجب أن تكون المرأة جزءا من الحل. وقال وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إن المرأة لا تزال غائبة إلى حد كبير عن عمليات السلام الرسمية أو تقوم بأدوار رمزية فيها. وأشار إلى أن الخطوة الحاسمة في إزالة العقبات التي تحول دون مشاركتها الكاملة في أنشطة منع نشوب النزاعات وبناء السلام يجب أن تكون التشاور الفعال والمنتظم مع الأطراف الفاعلة المحلية، والقادة المحليين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني النسائية. وقالت بينيتا ديوب، رئيسة منظمة تضامن المرأة الأفريقية ومؤسستها إنه بالرغم من كثرة الخطابات والتعهدات، فإن نسبة إشراك المرأة ودمج الخبرة الجنسانية في وضع وتنفيذ اتفاقات السلام منخفضة بشكل غير مقبول. ودعت المجتمع الدولي إلى إشراك الجماعات النسائية بصورة أنشط في هذه العمليات.

٨٦ - وردد المشاركون الرأي القائل إنه بينما تم بذل بعض الجهود باتجاه تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في حالات النزاع المسلح وحالات ما بعد انتهاء النزاع لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وأشاروا إلى الدور المهم الذي يمكن أن يضطلع به المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، في منع نشوب النزاعات المسلحة وحلها وبناء السلام وفي حالات ما بعد انتهاء النزاع، وشجعوا المجتمع الدولي، والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء المعنية على تعزيز مشاركتها النشطة والفعالة في مجموعة متنوعة من الأدوار، حسب الاقتضاء، بغية تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

مسائل أخرى

٨٧ - بدأ الأعضاء المنتخبون حديثا للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ حضور اجتماعات المجلس - جمهورية كوريا ابتداء من ١ تشرين الثاني/نوفمبر والأرجنتين، وأستراليا، ورواندا ولكسمبرغ، ابتداء من ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

٨٨ - وحضر أعضاء المجلس والأعضاء المنتخبون حديثا حلقة العمل الفنلندية يومي ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

٨٩ - ومثل الرئيس المجلس في مناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وأدلى ببيان اتفق عليه أعضاء المجلس بتوافق الآراء.